

## المجلس 5 من شرح قرة العين بشرح ورقات إمام الحرمين للخطاب | برنامج التعليم المستمر | الشيخ صالح العصيمي

صالح العصيمي

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين اما اما بعد فقال المؤلف رحمنا الله واياه ثم شرع في تعريف الاحكام التي ذكرها بذكر لازم كل واحد منها - [00:00:00](#)

فقال فالواجب ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه. اي فالواجب من حيث وصفه بالوجوب. ما يتطلب على فعل ويعاقب على تركه.  
فالثواب على الفعل والعقاب على الترك امر لازم للواجب من حيث وصفه بالوجوب - [00:00:31](#)

وليس هو حقيقة الواجب فان الصلاة متن امر معقول متصور في نفسه وهو غير حصول الثواب بفعلها والعقاب بتركها فالتعريف المذكور ليس تعريفا لحقيقة الواجب. اذا لا يمكن تعريف حقيقته لكثره اصناف الواجب - [00:00:51](#)

واختلاف حقائقها وانما المقصود بيان الوصف الذي اشتهرت فيه حتى صدق اسم الواجب عليها وذلك هو ما ذكره من الثواب على الفعل والعقاب على الترك. وكذلك يقال في بقية الاحكام - [00:01:11](#)

فانت اذا قوله ويعاقب على تركه. يقتضي لزوم العقاب لكل من ترك واجبا وليس ذلك بلازم. فالجواب انه يكفي في صدق العقاب على الترك وجودة لواحد من العصاة مع العوفي عن غيره. او يقال - [00:01:31](#)

المراد بقوله ويعاقب على تركه اي يتترتب العقاب على تركه كما عبر بذلك غير واحد وذلك لا ينافي العفو عنه. واورد على التأليف على التاليف المذكور انه غير مانع. لدخول كثير من - [00:01:51](#)

من السنن فيه فان الاذان سنة وادا تركه اهل بلد قوتلوا وكفى بذلك عقابا. وكذلك العيدان عند من يكون بذلك ومن ترك الوتر ردت شهادته ونحو ذلك. واجيب بان المراد عقاب - [00:02:11](#)

وبان العقوبة المذكورة ليست على نفس الترك بل على لازمه. وهو الانحلال من الدين وهو حرام ورد الشهادة ليس عقابا. وانما عدم اهلية لرتبة شرعية شرطها كمالات تجتمع من افعال - [00:02:31](#)

فدخل فيها الواجب وغيره الا ترى ان العبد اذا ردت شهادته لم يكن ذلك عقوبة وانما ما بالك لنقصاني عن درجة العدالة على ان الصحيح ان الاذان في الوتر فرض كفاية. ونص اصحابنا - [00:02:51](#)

على انه لا يقاتل ولا ترك اليدين. والسؤالان واردان على حد محظور. والجواب ما تقدم لما ذكر الشارح رحمه الله تعالى فيما سلف بيان الاحكام المراده بقول المصنف الاحكام الشرعية وان تلك الاحكام خمسة هي الایجاب والندب والاباحة - [00:03:11](#)

والتحريم على ما حقه الشارع وهي سبعة على ما عده المصنف الجويني رحمه الله تعالى بدأ آآ الشارح يبين حقائق تلك الاحكام.  
فقال ثم شرع في تعريف الاحكام عن الجويني التي ذكرها بذكر لازم كل واحد منها. فما ذكره الجويني هو لوازم الاحكام. وليس هي - [00:03:41](#)

الاحكام نفسها. وهذا القيد مفن عن كثير مما ذكره الشارح مما المستقبل فكان كافيا ان يبين ان المذكور ها هنا هو لوازم للاحكام.  
وليس هي الاحكام نفسها ثم ويبيين حقائق تلك الاحكام. لكنه رحمه الله تعالى جرى على بيان كلام المصنف الجويني - [00:04:11](#)  
ولم يتكلم على حقائق تلك الاحكام كما يقتضيه النظر الذي يختاره هو فيبيين ان ما ذكره الجويني في قوله فالواجب ما يثاب على فعله  
ويعاقب على تركه انه ذكر للواجب من - [00:04:41](#)

وصفه بالوجوب اي ما يلزم من اتصافه بكونه واجبا. فهو ما يثاب على فعل ويعاقب على تركه فهما امران لازم ان للواجب من حيث وصفه بالوجوب وليس هو حقيقة الواجب - 00:05:01

ثم ذكر مثلا يتبين به الفرق بين حقيقة الواجب ولازمه وهو الصلاة فان الصلاة امر معقول متصور في نفسه. وهي شيء غير حصول التواب بفعلها والعقاب بتركها وهذا الذي اراد الشارح بيانه يذكره المصنفون في العلوم العقلية - 00:05:21

باسم الرسم فان ذكر حدود فان ذكر تعريف ان ذكر تعريفات الاشياء برسومها هو الاشارة الى لوازمه وثمراتها. فاذا قيل واجب هو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه سمي هذا تعريفا بالرسم. اي بالشمرة الناشئة - 00:05:55

عن الشيء اللازم له كما قال الاخضر في السلم معرف الى ثلاثة قسم حد ورسم ولفظي علم. فالرسم ما تضمن بيان الشمرة الناشئة من الشيب فالذى ذكره الجويني ليس تعريفا بالحدود وانما هو تعريفا - 00:06:25

بامور خارجة عن الحد من اللوازם والاثار. وهذا خلاف المأخذ به صناعة سيأتي ان شاء الله تحقيق القول في تعريف الایجاب على الوجه الصناعي المرتضى. ثم اورد الشارح رحمة الله - 00:06:55

الاعتراضات تذكر عند هذا التعريف. اولها ان قول من ذكر هذا التعريف ويعاقب على تركه يقتضي لزوم العقاب لكل من ترك واجبا. وليس ذلك بلازم فان الله عز وجل قد يعاقب العبد وقد يغفر له ويعفو عنه واجيب عن هذا الایراد - 00:07:15

بانه يكفي في صدق العقاب على الترك وجوده لواحد من العصاة مع العفو عن غيره. فاذا وجد العقاب واحد صح ان يقال يعاقب على تركه. وال الاولى ان يقال ويستحق العقاب على تركه. فان الاستحقاق هو الموافق للوعيد. والله عز وجل - 00:07:45

انما اخبرنا عن الوعيد. واما انفاذ الوعيد في الافراد فعلمته الى الله. فقد يعاقب هذا ولا يعاقب ذاك فالاولى ان يقال ويستحق العقاب على تركه. واورد المصنف جوابا ثانيا فقال او يقال المراد بقوله ويعاقب على تركه ان يتربت العقاب على تركه وذلك لا ينافي العفو عنه - 00:08:15

والترتب بمعنى الاستحقاق. لكن التعبير بالاستحقاق هو الوجه الامثل وعلى هذا التعريف ايراد اخر لم يذكره المصنف وهو ان قوله ويعاقب على فعله يقتضي لزوم الاتابة لكل من فعل واجبا. وهذا غير متعين. فان الله قد يثيب العبد - 00:08:45

على عمله وقد لا يثيبه فليست الاتابة على مجرد الفعل بل لابد من اجتماع شروط وانتفاء موانع وفي صحيح مسلم من حديث بعض ازواج النبي صلى الله عليه وسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتى - 00:09:17

فسألة لم تقبل له صلاة اربعين ليلة. ومعنى لم تقبل اي لم عليها وهو قد اتى بالواجب. والمخرج من هذا ان يقال ويستحق الاتابة على فعله. فهو الموافق للوعد الوارد في النصوص. فهو موعد بالثواب - 00:09:37

لكن امضاء الوعد موكل الى علم الله سبحانه وتعالى فقد يثيب هذا على فعل ولا يثيب اخر لوجود مانع من اثابته على عمله. ثم ذكر اعتراضا ثالثا وهو ان هذا التعريف غير مانع. وشرط التعريف ان يكون جاما مانعا. والمراد بالجمع - 00:10:06

دخول جميع افراده فيه. والمراد بالمنع خروج غيرها من الافراد منه. وهذا هو غير مانع لدخول افراد ليست من الواجب فيه. وهي كثير من السنن فان الاذان سنة يعني عند المالكية المصنف مالكي واذا تركه اهل بلد قتلوا وكفى بذلك عقابا وكذلك صلاة العيددين عند من - 00:10:36

قل بذلك ومن ترك الوتر ردت شهادته ونحو ذلك. وذكر المصنف جوابا عن ذلك بقوله واجيب بان المراد عقاب وهذا عقاب في الدنيا. وبان العقوبة ليست على نفس الترك بل على لازمه وهو الانحلال من الدين وهو حرام - 00:11:06

من ترك شيئا من الشعائر الظاهرة كالاذان فإنه يقاتل على ذلك لما يشعره فعل اهل البلد من التهاون باحكام الشريعة والاستهانة وهذا محرم فهم يقاتلون على ترك الشعيرة الظاهرة لا ردة. منهم وان - 00:11:26

انما يقاتلون عقوبة لهم على استهانتهم ببعض الدين. ثم ذكر ان رد الشهادة ليس عقابا وانما هو مشعر بعدم اهلية من ردت شهادته لعدم اكمال وجوب عدالته ثم ذكر ايضا ان الصحيح ان الاذان في مصر فرض كفاية وهو مذهب الحنابلة. وهم - 00:11:56

يقولون انهم يقاتلون عليه اذا تركه اهل بلد جميعا. ونص اصحابنا اي المالكية على انه لا يقاتل على العيددين ثم قال والسؤالان واردان

على حد محظور والجواب ما تقدم. وإذا كثر - 00:12:26

والاعتراض على حد ما اضعفه. فان الاصوليين يقولون ان العام اذا كثر تخصيصه ضفت قوته. وكذلك الحدود. اذا كثر تطرق الايراد عليها فان ذلك مما يضعفها. ونظيره القواعد فان القاعدة اذا كثر الخارج - 00:12:46

منها استثناء لم تصلح ان تكون قاعدة. فمن اراد ان يشيد حدا او يقيم قاعدة فلا بد ان ينظر الى الجمع والمنع فيهما. وعلى ما تقدم من ان الحكم التكليفي الذي - 00:13:16

بينا بالطبع انه هو الخطاب الشرعي الخطاب الشرعي الطلب المتعلق بفعل العبد اقتضاء او تخيرا يقال ان الايجاب هو الخطاب. ايش ايش الشرعي الطلب المقتضي للفعل اقتضاء لازما. هو الخطاب - 00:13:36

الشرعي الطلب اكتب يا أخي هو الخطاب الشرعي الطلب اقتضي للفعل اقتضاء لازما هذا هو الايجاب وكما قدمنا الحكم هو الاجابة وليس الواجب نعم والمندوب المأمور من الندب وهو الطلب لغة وشرعيا من حيث وصفه بالمندوب وما يتاب - 00:14:07 على فعله ولا يعاقب على تركه. لما فرغ المصنف رحمة الله تعالى من بيان حد الواجب معه ببيان حج المندوب لما بينهما من الاشتراك في الطلب بالفعل فان الواجب يتطلب فعله - 00:14:46

المندوب يتطلب في علوه. وقد ذكر ان المندوب في اللغة مأمور من الندب. واما شرعا فعرفه بقوله ما يتاب على فعله ولا يعاقب على تركه. وهذا لا يسلم من الارادات المتقدمة - 00:15:06

والاقوم صناعة ان نقول ان ايش ان النفل شرعا ولا نقول الندب كما تقدم ان النفل شرعا هو الخطاب الشرعي طلب المقتضي للفعل اقتضاء غير لازم هو الخطاب الشرعي طلب المقتضي للفعل اقتضاء غير لازم - 00:15:26

فالفرق بينه وبين الايجاب هو اللزوم وعدمه. نعم. والماباح من حيث وصفه بالاباحة وما لا يتاب وعلى فعله يزيد ولا على تركه. ولا يعاقب على تركه. يزيد ولا على فعله. اي لا يتعلق بكل من - 00:16:04

بكل من فعله او تركه ثواب ولا عقاب. ولا بد من زيادة ما ذكرنا لثلا يدخل فيه المكروه والحرام ام ذكر المصنف رحمة الله تعالى هنا المباح وهو متوقق بين الطلب - 00:16:24

للفعل والطلب للكف اي بين الامر والنهي. فذكره بربخا بين المأمورات سواء مما امر به ايجابا او نفلا وبين المنهيات. سواء مما نهي عنه تحريما او كراهة وذكر ان المباح هو ما لا يتاب على فعله ولا يعاقب على تركه ولا على فعله. وقد زاد - 00:16:44 الشارع في الجملتين ما يصلح لكل واحدة منها فزاد في الاولى ولا على تركه وزاد في الثانية ولا على فعله ولا بد من هذه الزيادة لثلا يدخل فيه المكروه والحرام كما ذكر. وهذا الحد الذي ذكره لي - 00:17:14

ذكره المصنف رحمة الله تعالى لا يسلم من الايراد عليه. لأن الانسان قد يتاب على فعل يعني المباح وقد يعاقب على تركه وقد يعاقب على عليه لامر خارج عن اصله - 00:17:34

كما سيأتي بيانه وقد ذكرنا فيما سبق ان المباح يسمى في الشرع التحليل فيقال التحليل شرعا هو الخطاب امسكوا الجادة الشرعي الطلب المخيلي بين الفعل والترك هو الخطاب الشرعي الطلب المخieri بين الفعل والترك - 00:17:54

وهذا التخيري يقتضي ان لا يتعلق به. ثواب ولا عقاب لاصله وقد يخرج عن هذا الاصل في شيئين اثنين. احدهما الى الكراهة او الحرمة في فضول المباح الى الكراهة او الحرمة في فضول المباح. والمراد بفضول المباح - 00:18:39

ايش ما زاد عما يحتاج اليه منه ما زاد عما يحتاج اليه منه. فان فضول المباح منه عنه في الاصح اما نهي كراهة او نهي تحريم كما بينه ابو العباس ابن تيمية وتلميذه ابن القيم - 00:19:09

وله كلام كثير ولا سيماء في اغاثة الله فان في بيان مفاسد فضول المباح على العبد واضعافه عبوديته لربه. الثاني ان يخرج الى الاثابة او العقاب بالنظر الى قصد فاعله. اي يخرج الى الاثابة او العقاب بالنظر الى - 00:19:33

قصد فاعله فمن اراد ان يتقوى به على طاعة اثيب على تناوله. ومن اراد ان يتقوى به على معصية عوقب على على تناوله والمراد بالاثابة والعقبة والعقاب استحقاقه لهما. نعم - 00:20:03

والمحظور من حيث وصوا بالحظ اي الحرام وما يثاب على ترك امثالا. ويعاقب على فعله قدم السؤالان وجوابهما لما فرغ المصنف  
رحمه الله تعالى من الخطاب الشرعي المقتضي للفعل واتبعه - 00:20:23

مخير بين الفعل والترك ختم بذكر النوعين المتعلقين بالمقتضي للترك. واولهما المحظور وهو المسمى شرعا بالحرام. وقد ذكر تعريفا  
مقابلة لما تقدم في الواجب. ولا يسلم من الايرادات المتقدمة السبيل ان يقال ان التحرير شرعا هو الخطاب الشرعي الطليبي -  
00:20:43

المقتضي للترك المقتضي للترك ايش؟ اقتضاء لازما المقتضي للترك اقتضاء لازما فهو يفارق الواجب والنفل بانهما يقتضيان الفعل وهو  
يقتضي الترك. نعم. والمكره من حيث وصوا بالكره ما على ترك امثالا ولا يعاقب على فعله. وانما قيدنا ترتيب الثواب على الترك  
بالمحظور والمكره بالامثال - 00:21:23

لان المحرمات والمكرهات يخرج يخرج الانسان عن وحدتها بمجرد تركها. وان لم يشعر بها عن القصد الى تركها لكنه لا يترتب الثواب  
على الترك الا اذا قصد به الامثال. فان قيل وكذلك - 00:22:03

الواجبات والمندوبات لا يترتب الثواب على فعلها الا اذا قصر بها الامثال؟ فالجواب ان الامر ولكنه لما كان كثير من الواجبات لا يتأنى  
الاتيان بها الا اذا قصد بها الامثال. وهو كل - 00:22:23

واجب لا يصح فعله الا بنية. لم يحتاج الى التقيد بذلك. وان كان بعض الواجبات تبرأ الذمة بفعل ولا يترتب التواب على ذلك الا اذا  
قصد بهم امثال كنفحة الزوجات ورد المغصوب والوداع - 00:22:43

واداء الديون وغير ذلك مما يصح فعله بغير نية. والله تعالى اعلم. لما ذكر المصنف رحمه الله تعالى المحظور اتبعه بقسيمه  
المكره فانهما يشتركان في كونهما مندرجان في جملة النهي وقد عرف المكره بقوله ما يثاب على فعله ولا يعاقب على فعله وقيد -  
00:23:03

فالشارع ذلك بالامثال. وصرح بان التقيد بالامثال في المحظور المكره حامله ان الانسان يخرج عن عهدها بمجرد تركها اي تبرأ  
ذمتها بمجرد الترك لكن لا يحصل الثواب الا مع وجود القصد. فمن ترك الخمر او الزنا او غيرها لا يحصل ثوابه على - 00:23:33  
مجرد الترك لكن اذا تعبد الله عز وجل بنية الامثال لامر الله سبحانه وتعالى على ذلك وورد على هذا القيد ان الواجبات  
والمندوبات لا يترتب الثواب على فعلها ايضا الا - 00:24:03

مع الامثال فلماذا لم تقييد بهذا القيد؟ فاجاب بان الاصل في الواجبات انه لا يتأنى الاتيان بها الا مع قصد الامثال وهو اشتراط النية  
فيها كما قال كل واجب لا يصح فعله الا بنية فلما كان هذا - 00:24:23

موجودا في الواجبات اصلا استغنى عن هذا القيد. والمندوبات المسممة في التابعة للواجبات لانها مشاركة لها في اقتضاء الفعل.  
ويوجد في الواجبات ما لا الثواب الا مع النية كما مثل المصنف كنفحة الزوجات ورد المغصوب الوداع واداء الديون وغير ذلك فان هذا  
ما يصح - 00:24:43

فعله بغير نية فلا يفتقر فيه الى النية لكن لا يحصل الثواب الا مع الامثال. فقييد الامثال زيد في ترك الواجب والمكره لان الاصل ان  
العبد يتركهما لكن لا يحصل الثواب الا بهذه النية. واما المندوبات - 00:25:13

اما الواجبات والمندوبات فلا يحصل فعلها الا مع النية ولا تتميز عن غيرها الا بالنسبة اصلا فاستغنى عن هذا فاستغنى عن هذا الاصل  
عن زيادة القيد. وعلى ما تقدم فان - 00:25:33

الكره شرعا هي الخطاب الشرعي الطليبي ايش؟ المقتضي ترك اقتضاء غير لازم والخطاب الشرعي طليبي المقتضي للترك اقتضاء  
غير لازم فهو يفارق التحرير بقيد اللزوم وعدمه الاقتضاء للترك في التحرير اقتضاء لازم واما في المكره في الكراهة فليس لازما  
وهذا اخر بيان على هذه - 00:25:53

جملة من الكتاب وبالله - 00:26:33